المسئلة وقالوا ان القدرة مقارنة لمقدورها متعلق
بشيئين مختلفين انهم قالوا عند ذلك صحة الفعل لا بد من
امر مصحح وعند وقوع الفعل لا بد من امر موجب كما ان
الجوهر عند صحة ما يتعاقب عليه من الصفات يحتاج الى
امر مصحح وهو التحيز وعند حصول هذه الصفات
التي هي كونه متحركا ساكنا مجتمعا مفترقا لا بد من امر
موجب وهو الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
وكذلك في مسئلتنا عند صحة الفعل لا بد من امر مصحح وعند
وقوع الفعل لا بد من امر موجب والموجب يجب ان يكون
مقارنا للفعل وهو القدرة والجواب عن ذلك هو انا
نقول لهم ما تريدون بقولكم عند صحة الفعل لا بد من امر
مصحح وعند وقوع الفعل لا بد من امر موجب وما ذلك المصحح
فان قالوا نريد به القدرة ان تكون متقدمة قلنا فالصحة
متقدمة لوجود المقدور فيجب في القدرة ان تكون
متقدمة لمقدورها فان قالوا نريد به التاليف والتركيب
قلنا التاليف والتركيب حكمهما مقصور على المحل وصحة الفعل
حكم راجع الى الجملة فالموثر فيه يجب ان يكون راجعا الى
الجملة ثم نقول لهم هذا باطل بالقديم تعالى لان عند
صحة الفعل منه لا بد من امر مصحح وعند وقوع الفعل
لا يحتاج الى امر موجب بل المصحح هو المؤثر فهلا جاز مثله
في مسئلتنا عند صحة الفعل لا بد من امر مصحح وعند وقوع
الفعل لا يحتاج الى امر موجب بل المصحح هو المؤثر ثم فان

قيل عند صحة الفعل من الله تعالى الى امر مصحح وعند
وقوع الفعل منه لا بد من امر موجب وهو كونه مريدا ثم قيل
له هذا لا يصح لان عندكم ان الله تعالى كان مريدا فيما لم يزل لانه
اما ان يكون مريدا لذاته او يكون مريدا بارادة قديمة على
مذهبكم واذا كان كذلك فلا بد من ان يكون مريدا لوجود
العالم فيما لم يزل واذا كان مريدا لوجود العالم فيما لم يزل
وجب وجود العالم فيما لم يزل فيلزم قدم العالم وذلك محال
فان قيل ان الله تعالى كان مريدا فيما لم يزل بان لا يخلق العالم ان يخلق
قيل له لا يخلق العالم ولان الارادة لا يصح تعلقها بالنفي ثم
فان قيل ان الله تعالى كان مريدا فيما لم يزل بان يخلق العالم
فيما لا يزال ثم قيل له قد صح ان يكون مريدا لوجود العالم فيما لم
يزل واذا صح ان يكون مريدا لوجود العالم فيما لم يزل وجب
ان يكون مريدا لوجود العالم فيما لم يزل لان صفة الذات
متى صحت وجبت فيلزم قدم العالم كما ذكرت القضية ثم
واما ما استدلوا على الجوهر فلا يصح لان قياس بعض الذوات
على البعض فيما ثبت لها من الاحكام لا يصح بل يجب ان يحصل كل
واحد بدلالة فيما ثبت له من الصفات ولها احكام شبهة اخرى
لهم في المسئلة وهي انهم قالوا اذا وجدنا تفرقة بين الحركة
الضرورية وبين الحركة الاختيارية ولا يرجع هذه التفرقة
الا الى ان احد الحركتين فان فيها قدرة دون الاخرى
ثم والجواب عن ذلك هو انا نقول لهم ما تنكرون على
قائل يقول لكم ان هذه التفرقة راجعة الى احد الحركتين حصلت
بقدرة متقدمة دون الاخرى ثم فان قيل هذا لا يصح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)